



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم
قرارات ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الإدارة والتحرير الكتابة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات إدارة المطبعة الرسمية 7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 15 • 18 • 66 الى 17 ح ج ب 50 - 3200	خارج الجزائر		داخل الجزائر		النسخة الأصلية النسخة الأصلية وترجمتها
	سنة	6 أشهر	سنة	6 أشهر	
	35 دج	20 دج	24 دج	14 دج	
	50 دج	30 دج	40 دج	24 دج	
	بما فيها نفقات الإرسال				

عن النسخة الأصلية : 0,25 دج وعن النسخة الأصلية وترجمتها : 0,50 دج - عن العدد للسنين السابقة (1962 - 1969) : 0,35 دج
وتسلم الفهارس مجانا للمشاركين • المطلوب منهم إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والإعلام بمطالبتهم • يؤدي عن تغيير العنوان
0,30 دج - عن النشر على أساس 3 دج للسطر •

فهرس

أكتوبر و 2 و 4 و 5 و 9 و 12 و 18 نوفمبر سنة 1970 تتضمن
1577 حركة في سلك المتصرفين •

- قرار مؤرخ في 3 شعبان عام 1390 الموافق 3 أكتوبر سنة
1970 توضع بموجبه تحت التصرف المالي المستقل الصفقات رقم
80 و 83 و 84 و 68 المبرمة بين وزارة الداخلية ومؤسسة بوكاف
1578 رمضان بخصوص بناء مراكز الحدود •

وزارة العدل

- قرار مؤرخ في 26 شعبان عام 1390 الموافق 26 أكتوبر سنة
1970 يتضمن تعيين قاض بغرفة الاتهام بالمجلس القضائي
1578 لبشار •

- قرار مؤرخ في أول رمضان عام 1390 الموافق 31 أكتوبر سنة
1970 يتضمن تعيين مساعدين لدى محكمة مدينة الجزائر
1578 للاحداث •

قوانين وأوامر

- أمر رقم 70 - 86 مؤرخ في 17 شوال عام 1390 الموافق
15 ديسمبر سنة 1970 يتضمن قانون الجنسية
1570 الجزائرية •

- أمر رقم 70 - 90 مؤرخ في 17 شوال عام 1390 الموافق
15 ديسمبر سنة 1970 يتضمن احداث المعهد الوطني للأسعار
1575 والمصادقة على قانونه الاساسي •

مراسيم ، قرارات ، مقررات

وزارة الداخلية

- قرارات مؤرخة في 2 جمادى الثانية و 23 شعبان و 3 و 5
و 6 و 10 و 13 و 19 رمضان عام 1390 الموافق 4 غشت و 23

قرارات الولاية

— قرار مؤرخ في 26 رجب عام 1390 الموافق 26 سبتمبر سنة 1970 صادر عن والي الاصنام يتضمن تخصيص بناية كائنة بخميس مليانة لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي لايواء مصالح مفتشية التعليم الابتدائي والمتوسط لخميس مليانة وثنية الاحد .

— قرار مؤرخ في 30 رجب عام 1390 الموافق 30 سبتمبر سنة 1970 صادر عن والي قسنطينة يتضمن تخصيص قطعة أرض مساحتها هكتار واحد و 29 آرا ، و 10 سنتيارات كائنة بهنشير تومغاني بلدية عين الفكرون دائرة عين مليلة لصالح وزارة الشبيبة والرياضة ومستعملة كمركز لتنشيط الشباب بالبلدة المذكورة .

— قرار مؤرخ في 12 شعبان عام 1390 الموافق 12 أكتوبر سنة 1970 صادر عن والي تيزي وزو يتضمن استرجاع قطعة أرض لاملاك الدولة مساحتها 200م² ، منحت سابقا لبلدية أربعاء نايت ايرائن .

— قرار مؤرخ في 12 شعبان عام 1390 الموافق 12 أكتوبر سنة 1970 صادر عن والي تيزي وزو ، يتضمن تخصيص قطعة أرض تابعة لاملاك الدولة مساحتها 200 متر مربع لصالح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (مديرية العمل والشؤون الاجتماعية للولاية) قصد بناء مكتب لليد العاملة بأربعاء نايت ايرائن .

— قرار مؤرخ في 28 شعبان عام 1390 الموافق 28 أكتوبر سنة 1970 صادر عن والي عنابة يتضمن منح الاذن لجلب الماء ضخاً من وادي مجاز الغسول .

اعلانات وبلاغات

— اعلان رقم 67 مؤرخ في 13 رمضان عام 1390 الموافق 12 نوفمبر سنة 1970 صادر عن وزير المالية يتعلق بالعلاقات المالية بين الجزائر ومالي .

وزارة التعليم الابتدائي والثانوي

— قرار مؤرخ في 10 شوال عام 1390 الموافق 8 ديسمبر سنة 1970 يتضمن تحديد يومية العطل المدرسية لسنة 1970 - 1971 .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

— قرار مؤرخ في 10 شوال عام 1390 الموافق 8 ديسمبر سنة 1970 يتضمن تحديد يومية العطل الجامعية لفصل الشتاء والربيع عن سنة 1970 - 1971 .

وزارة الصحة العمومية

— قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 رمضان عام 1390 الموافق 28 نوفمبر سنة 1970 يتضمن معادلة الشهادات والدبلومات من أجل الدخول الى بعض الأسلاك المسيرة من طرف وزارة الصحة العمومية .

وزارة الصناعة والطاقة

— قرار مؤرخ في 20 رمضان عام 1390 الموافق 19 نوفمبر سنة 1970 يتضمن الترخيص لشركة « راي جيوفيزيك » بإنشاء مستودع متنقل للمتفجرات من الصنف الاول واستغلاله في قراب ولاية عنابة .

— قرار مؤرخ في 20 رمضان عام 1390 الموافق 19 نوفمبر سنة 1970 يتضمن الترخيص لشركة « راي جيوفيزيك » بإنشاء مستودع متنقل للمفرقات من الصنف الثالث واستغلاله في قراب ولاية عنابة .

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

— مرسوم رقم 70 - 213 مؤرخ في 17 شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

وزارة التجارة

— مقرر مؤرخ في 29 جمادى الثانية عام 1390 الموافق 31 يوليو سنة 1970 يتضمن التصديق على الارقام الاستدلالية المتعلقة بالاجور والرموز المتعلقة بالمواد الخاصة بالاشغال العمومية والمستعملة في السنة أشهر الاولى والستة أشهر الثانية من سنة 1969 لمراجعة أسعار الصفقات العمومية .

قوانين وأوامر

— وبمقتضى الأمرين رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

— وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء ،

يامر بما يلي :

امر رقم 70 - 86 مؤرخ في 17 شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 يتضمن قانون الجنسية الجزائرية

باسم الشعب

ال رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

— بناء على تقرير وزير العدل ، حامل الاختام ،

2 (الولد المولود في الجزائر من أم جزائرية ومن أب أجنبي هو نفسه مولود في الجزائر الا اذا رفض الجنسية الجزائرية في أجل مدته عام قبل بلوغه سن الرشد .

المادة 8 : ان الولد المكتسب الجنسية الجزائرية بموجب المادتين 6 و 7 أعلاه ، يعتبر جزائرياً منذ ولادته ولو كان تتوفر الشروط المطلوبة قانوناً لم تثبت الا بعد ولادته .

ان أعطاء صفة مواطن جزائري منذ الولادة وكذلك سحب هذه الصفة أو التخلي عنها بموجب أحكام الفقرة 3 من المادة 6 والفقرتين I و 2 من المادة 7 لا يمس بصحة العقود المبرمة من قبل المعنى بالامر ولا بصحة الحقوق المكتسبة من قبل الغير استناداً الى الجنسية الظاهرة المكتسبة سابقاً من قبل الولد .

الفصل الثالث

اكتساب الجنسية الجزائرية

اكتساب الجنسية بفضل القانون

المادة 9 : تكتسب الجنسية الجزائرية بالولادة أو بالاقامة في الجزائر .

يكتسب الولد المولود في الجزائر من أم جزائرية وأب أجنبي مولود خارج التراب الجزائري ، الجنسية الجزائرية اذا أعلن عن رغبته في اكتساب هذه الجنسية خلال I2 شهراً السابقة لبلوغه سن الرشد اذا كانت له وقت التصريح اقامة معتادة ومنظمة في الجزائر ما لم يعارض وزير العدل في ذلك وفقاً للمادة 26 بعده .

يعتبر سكوت وزير العدل بعد أجل I2 شهراً المذكورة بعد تشكيل الملف بصفة تامة ، موافقة .

التجنس

المادة 10 : يمكن للأجنبي الذي يقدم طلباً لاكتساب الجنسية الجزائرية أن يحصل عليها بشرط :

1 (أن يكون مقيماً في الجزائر منذ 7 سنوات على الأقل بتاريخ تقديم الطلب ،

2 (أن يكون مقيماً في الجزائر وقت التوقيع على المرسوم الذي يمنح التجنس ،

3 (أن يكون بالغا سن الرشد ،

4 (أن تكون سيرته حسنة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة تخل بالشرف

5 (أن يثبت الوسائل الكافية لمعيشته ،

6 (أن يكون سليم الجسد والعقل ،

7 (أن يثبت اندماجه في المجتمع الجزائري .

ويقدم الطلب الى وزير العدل الذي يستطيع دائماً رفضه ضمن شروط المادة 26 بعده .

الفصل الأول

احكام عامة

المادة الاولى : تحدد الشروط الضرورية للتمتع بالجنسية الجزائرية بموجب القانون ، وعند الاقتضاء بواسطة المعاهدات والاتفاقات الدولية التي يصادق عليها ويتم نشرها .

المادة 2 : تطبق النصوص المتعلقة بمنح الجنسية الجزائرية كجنسية أصلية على الأشخاص المولودين قبل تاريخ اجراء العمل بهذه الأحكام .

غير أن تطبيق هذه النصوص لا يمس بصحة العقود المبرمة من قبل المعنيين بالامر استناداً على القوانين السابقة ولا بصحة الحقوق المكتسبة من طرف الغير استناداً على هذه القوانين نفسها .

يسرى على شروط اكتساب أو فقدان الجنسية الجزائرية القانون المعمول به في تاريخ حدوث الوقائع أو العقود الناجم عنها الاكتساب أو هذا فقدان .

المادة 3 : يشترط في اكتساب الجنسية الجزائرية تقديم تصريح بالتخلي عن الجنسية الأصلية ، ويسرى مفعول هذا التصريح من يوم اكتساب الجنسية الجزائرية .

المادة 4 : يعتبر بالغاً لسن الرشد حسب مدلول هذا الامر كل شخص ذكر أو أنثى بلغ احدى وعشرين سنة من العمر .

تقدر الأعمار والآجال المنصوص عليها في هذا القانون حسب التاريخ الميلادي .

المادة 5 : يفهم من عبارة « بالجزائر » مجموع التراب الجزائري والمياه الإقليمية الجزائرية والسفن والطائرات الجزائرية .

الفصل الثاني

الجنسية الأصلية

المادة 6 : يعتبر من الجنسية الجزائرية بالنسب :

1 (الولد المولود من أب جزائري ،

2 (الولد المولود من أم جزائرية وأب مجهول ،

3 (الولد المولود من أم جزائرية وأب عديم الجنسية .

المادة 7 : يعتبر من الجنسية الجزائرية بالولادة في الجزائر :

1 (الولد المولود في الجزائر من أبوين مجهولين .

غير أن الولد المولود في الجزائر من أبوين مجهولين يعد كأنه لم يكن جزائرياً قط اذا ثبت خلال قصوره ، انتسابه الى أجنبي وكان ينتمى الى جنسية هذا الأجنبي وفقاً لقانون جنسية هذا الأخير .

ان الولد الحديث الولادة الذي عثر عليه في الجزائر يعد مولوداً فيها ما لم يثبت خلاف ذلك .

الجنسية الجزائرية بجميع الحقوق المتعلقة بالصفة الجزائرية ابتداء من تاريخ اكتسابها .

المادة 16 : غير أنه ، ولمدة 5 سنوات ، لا يجوز للأجنبي المتجنس بالجنسية الجزائرية أن تسند إليه نيابة انتخابية ، على أنه يجوز أن يعفى من هذا الشرط بموجب مرسوم التجنس .

المادة 17 : الآثار الجماعية : يصبح الاولاد القصر لاشخاص مكتسبين الجنسية الجزائرية بموجب المادة 10 من هذا القانون، جزائرين في نفس الوقت كوالديهم .

يسترد أو يكتسب الجنسية الجزائرية بحكم القانون ، الاولاد القصر غير المتزوجين لشخص استرد الجنسية الجزائرية اذا كانوا مقيمين فعلا معه .

يمكن لعقد التجنس أن يمنح الجنسية الجزائرية للاولاد القصر للأجنبي المتجنس ، على أن لهم حرية التنازل عن الجنسية الجزائرية خلال الفترة المتراوحة بين 18 و 21 سنة من عمرهم .

الفصل الرابع

فقدان الجنسية والتجريد منها

فقدان الجنسية

المادة 18 : يفقد الجنسية الجزائرية :

1 () الجزائري الذي اكتسب عن طوعية في الخارج جنسية أجنبية وأذن له بموجب مرسوم في التخلي عن الجنسية الجزائرية ،

2 () الجزائري - ولو كان قاصرا - الذي له جنسية أجنبية أصلية وأذن له بموجب مرسوم في التخلي عن الجنسية الجزائرية ،

3 () المرأة الجزائرية المتزوجة بأجنبي وتكتسب من جراء زواجها جنسية زوجها وأذن لها بموجب مرسوم في التخلي عن الجنسية الجزائرية ،

4 () الجزائري الذي يعلن عن تخليه عن الجنسية الجزائرية في الحالة المنصوص عليها في الفقرة 3 من المادة 17 أعلاه .

المادة 19 : يمكن أن يفقد الجنسية الجزائرية كل جزائري الذي يشغل وظيفة في بلد أجنبي أو منظمة دولية ليست الجزائر عضوة فيها أو بصفة عامة يقدم لها مساعدته ولم يتخل عن منصبه أو مساعداته بالرغم من انذاره من قبل الحكومة الجزائرية .

ويحدد الانذار أجلا لا يجوز أن يكون أقل من 15 يوما وأكثر من شهرين .

المادة 20 : يبتدىء أثر فقدان الجنسية الجزائرية :

1 () في الحالات المنصوص عليها في الفقرات 1 و 2 و 3 من المادة 18 ابتداء من نشر المرسوم في الجريدة الرسمية

الاستثناءات

المادة 11 : يمكن للحكومة الا تأخذ بعين الاعتبار أحكام الاخلال بالشرف الصادرة في الخارج .

يخفض أجل 7 سنوات المنصوص عليها في المقطع الاول من المادة 10 الى 18 شهرا بالنسبة للولد المولود في الخارج من أم جزائرية وأب أجنبي .

يمكن للأجنبي المصاب بعاقة أو مرض من جراء عمل قام به لخدمة للجزائر أو لفائدتها أن يتجنس بالجنسية الجزائرية وذلك بقطع النظر عن أحكام الفقرة 6 من المادة 10 أعلاه .

يمكن للأجنبي الذي قدم خدمات استثنائية للجزائر أو أن يتجنس فائدة استثنائية للجزائر ، أن يتجنس بالجنسية الجزائرية وذلك بقطع النظر عن الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .

إذا توفي أجنبي عن زوجه وأولاده وكان بإمكانه اثناء حياته أن يدخل في الصنف المشار اليه في هذه الفقرة فيمكن لهؤلاء أن يطلبوا تجنسه بعد الوفاة في نفس الوقت الذي يطلبون فيه تجنسهم .

المادة 12 : يمنح التجنس بموجب مرسوم .

يمكن لعقد التجنس بطلب من المعنى أن يغير لقبه واسمه . يقوم ضابط الحالة المدنية بتصحيح البيانات المتعلقة بالتجنس ، وعند الاقتضاء ، الاسماء والالقباب على سجل الحالة المدنية ، بناء على مجرد تقديم وثيقة التجنس .

المادة 13 : يمكن دائما سحب الجنسية من المستفيد اذا تبين بعد عامين من نشر مرسوم التجنس في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بأنه لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في القانون أو أنه استعمل وسائل الغش في الحصول على الجنسية .

يتم سحب الجنسية في نفس الاشكال التي تم فيها منح التجنس . غير أنه بإمكان المعنى بالامر الذي تم اعلامه قانونيا أن يقدم وثائق ومذكرات بعد شهرين من اعلامه بالسحب .

هند ما تكون صحة العقود المبرمة قبل نشر قرار سحب الجنسية متوقفة على حيالة المعنى بالامر لصفة الجزائري ، فان صحة هذه العقود لا يمكن الطعن فيها بحجة ان المعنى بالامر لم يكتسب الجنسية الجزائرية .

استرداد الجنسية الجزائرية

المادة 14 : يمكن استرداد الجنسية الجزائرية بموجب مرسوم لكل شخص كان متمتعا بها كجنسية أصلية وفقدتها ، وذلك عن طريق تقديم طلب بعد 18 شهرا على الأقل من الإقامة المعتادة والمنظمة في الجزائر .

آثار اكتساب الجنسية

المادة 15 : الآثار الفردية : يتمتع الشخص الذي يكتسب

الجنسية الجزائرية أو التنازل عنها أو رفضها وكذا استردادها الى وزير العدل ، مصحوبة بالشهادات والوثائق والمستندات التي من شأنها :

أ (ان تثبت ان الطلب أو التصريح تتوفر فيه الشروط القانونية المطلوبة ،

ب (أن تسمح بالبت فيما اذا كان الطلب يستوجب مبررا من الوجهة الوطنية .

وعند ما يكون صاحب الطلب أو التصريح مقيما في الخارج فيمكن له أن يوجه الطلب أو التصريح الى ممثلي الجزائر الدبلوماسيين أو الفنصليين ، ويعتبر تاريخا للطلبات والتصريحات اليوم المبين في الوصل المسلم من طرف السلطة المختصة لقبولها والمضمن في الاشعار بالوصل البريدي .

المادة 26 : اذا لم تتوفر الشروط القانونية ، يعلن وزير العدل ، عن عدم قبوله للطلب أو التصريح بموجب قرار معلل ، يبلغ الى الشخص المعنى بالامر . أمسا اذا توفرت الشروط القانونية فيستطيع وزير العدل ، بموجب مقرر يبلغ الى المعنى بالامر ، أن يرفض الطلب أو يعترض على التصريح في حالة ما اذا كانت هذه المعارضة معترف بها للوزير .

المادة 27 : عند ما يرفع الى وزير العدل ، تصريح أو طلب يجب عليه أن يبت فيه ضمن أجل اثني عشر شهرا ابتداء من اعداد الملف بصورة كاملة ، الا في حالة التجنس فان سكوت وزير العدل ، الى مابعد انقضاء الاجل يعد موافقة منه ، ويحدث التصريح أو الطلب الذي لم يكن موضوع مقرر الرفض أو الاعتراض أثرا ابتداء من يوم ثبوت تاريخه ، ويستطيع مقرر الموافقة على تصريح اختيار الجنسية الجزائرية المشار اليها في المادة 9 من هذا القانون وبناء على طلب صريح من قبل المعنى بالامر ، تعديل اسمه ولقبه .

وبمجرد ابراز هذا المقرر ، يمكن لضابط الحالة المدنية أن يعدل كل البيانات المتعلقة بالجنسية في سجلاته ، وعند الاقتضاء ، الاسم واللقب .

المادة 28 : يمكن لوكيل الدولة لدائرة الاختصاص التي يوجد بها مقر المصريح أو الطالب ، الطعن في صحة التصريح أو الطلب الموافق عليه صراحة أو ضمينا أمام المحكمة المختصة محليا ، ويمكن لكل شخص يعنيه الامر أن يرفع الطلب الى وكيل الدولة .

وتتقدم دعوى الطعن بعد مرور سنتين من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة 29 : تنشر المراسيم المتعلقة باكتساب الجنسية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وتحدث أثرها تجاه الغير ابتداء من تاريخ هذا النشر .

المادة 30 : تختص المحكمة الادارية بالبت في الطعن بالالغاء لتجاوز السلطة ضد المقررات الادارية في قضايا الجنسية .

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الذي يأذن للشخص المعنى بالامر في التنازل عن الجنسية الجزائرية ،

2 (في الحالة المنصوص عليها في الفقرة 4 ابتداء من يوم ثبوت تاريخ الطلب المقدم بصفة قانونية من قبل المعنى بالامر والموجه الى وزير العدل ،

3 (في الحالة المنصوص عليها في المادة 19 أعلاه ابتداء من نشر المرسوم المعلن عن فقدان الجنسية الجزائرية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على شرط أن يكون قد أعطيت له فرصة تقديم ملاحظاته .

ويمكن الغاء المرسوم فيما اذا اثبت أنه كان يستحيل على المعنى بالامر أن يتخلى عن وظيفته في الخارج أو يتوقف عن تقديم مساعداته ضمن الاجل المضروب له .

المادة 21 : يمتد أثر فقدان الجنسية الجزائرية في الحالات المنصوص عليها في الفقرات I و 2 و 4 من المادة 18 المذكورة أعلاه ، بحكم القانون ، الى أولاد المعنى بالامر القصر غير المتزوجين اذا كانوا يعيشون معه فعلا .

التجريد من الجنسية

المادة 22 : كل شخص اكتسب الجنسية الجزائرية يمكن أن يجرّد منها :

1 (اذا صدر حكم عليه من أجل عمل يعد جنائية أو جنحة تمس بأمن الدولة ،

2 (اذا صدر حكم عليه في الجزائر أو في الخارج من أجل عمل يعد جريمة بعقوبة لاكثر من خمس سنوات سجنا ،

3 (اذا تهرب عن قصد من الخدمة الوطنية ،

4 (اذا قام لفائدة دولة أجنبية بأعمال تتنافى مع صفته كجزائري أو مضرة بمصلحة الدولة الجزائرية .

ولا يترتب التجريد الا اذا كانت الاعمال المنسوبة الى المعنى بالامر قد وقعت ضمن أجل 10 سنوات ابتداء من تاريخ اكتساب الجنسية الجزائرية .

ولا يمكن أن يعلن عن التجريد من الجنسية الا ضمن أجل خمس سنوات اعتبارا من تاريخ ارتكاب تلك الاعمال .

المادة 23 : يتم التجريد من الجنسية بمرسوم بعد تمكين المعنى بالامر من تقديم ملاحظاته . وله أجل شهرين للقيام بذلك .

المادة 24 : يمكن تمديد التجريد من الجنسية الى زوجة المعنى بالامر وأولاده القصر .

غير أنه لا يجوز تمديد التجريد من الجنسية الى الأولاد اذ لم يكن شاملا الام أيضا .

الفصل الخامس

الاجراءات الادائية

المادة 25 : ترفع الطلبات والتصريحات المقدمة لاكتساب

وعند ما تثار هذه المنازعات عن طريق الدفع أمام المحاكم الأخرى تؤجل هذه الأخيرة الفصل فيها حتى يبت فيها من قبل المحكمة المختصة محليا ، التي يجب أن يرفع إليها الامر خلال شهر من قرار التأجيل من قبل الشخص الذي ينازع في الجنسية والا أهل الدفع .

وتعتبر أحكام المحاكم المتعلقة بالنزاعات حول الجنسية الجزائرية قابلة للاستئناف .

وعند ما يقتضى الامر تفسير أحكام الاتفاقات الدولية المتعلقة بالجنسية بمناسبة نزاع ، تطلب النيابة العامة هذا التفسير من وزارة الشؤون الخارجية .

وتلتزم المحاكم بهذا التفسير .

المادة 38 : لكل شخص الحق في اقامة دعوى تكون الغاية الرئيسية والمباشرة منها استصدار حكم بتمتعه أو عدم تمتعه بالجنسية الجزائرية . ويقيم المعنى بالامر الدعوى على النيابة العامة مع عدم الاضرار بحق تدخل الغير .

وللنيابة العامة وحدها الحق في أن تقيم على أى شخص كان ، دعوى تكون الغاية الرئيسية والمباشرة منها اثبات تمتع المدعى عليه بالجنسية الجزائرية أو عدم تمتعه بها ، وهو ملزم باقامة الدعوى في حالة ما اذا طلبت منه ذلك احدى الادارات العمومية .

المادة 39 : يجرى الحكم والتحقيق في النزاعات حول الجنسية الجزائرية وفقا لقواعد الاجراءات العادية .

ويتعين على النيابة العامة أن تكون دوما طرفا في الدعوى وتقدم مذكرات مكتوبة .

وعند ما تقدم العريضة من قبل احد الاشخاص يبلغ نظيران منها الى وزير العدل .

ويتعين على النيابة العامة أن تدلى بمذكراتها خلال أجل شهرين ابتداء من تاريخ التبليغ ، سويت نهي التفتيش بناء على أوراق المدعى بعد ايداع المذكرات أو انقضاء أجل الشهرين .

المادة 40 : تنشر الاحكام والقرارات النهائية الصادرة في قضايا الجنسية وفقا للشروط المنصوص عليها في المواد من 37 الى 39 وتكون لها قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للغير .

الفصل السابع احكام خاصة

المادة 41 : يلغى القانون رقم 63 - 96 المؤرخ في 27 مارس سنة 1963 والمتضمن قانون الجنسية الجزائرية .

المادة 42 : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 17 شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 .

هواري بومدين

الفصل السادس اثبات الجنسية والنزاعات

اثبات الجنسية

المادة 31 : يتحمل الاثبات في قضايا الجنسية كل شخص سواء كان بواسطة الدعوى أو عن طريق الدفع يدعى هو نفسه أو شخص آخر بأنه يحمل أو لا يحمل الجنسية الجزائرية .

المادة 32 : عند ما يدعى شخص الجنسية الجزائرية كجنسية أصلية يمكن اثباتها عن طريق النسب بوجود أصليين ذكرين من جهة الأب مولودين في الجزائر ومتمتعين بالشريعة الاسلامية . ويمكن أيضا اثباتها بكل الوسائل وخاصة عن طريق حيازة الحالة الظاهرة .

وتنجم الحالة الظاهرة للمواطن الجزائري عن مجموعة من الوقائع العلنية المشهورة المجردة من كل التباس والتي تثبت أن المعنى بالامر وأبويه كانوا يتظاهرون بالصفة الجزائرية وكان يعترف لهم بهذه الصفة لا من طرف السلطات العمومية فحسب ، بل وحتى من طرف الافراد .

ان الاحكام السابقة لا تمس بالحقوق الناتجة من اكتساب الجنسية الجزائرية بفضل القانون .

المادة 33 : في حالة ما اذا كانت الجنسية الجزائرية مكتسبة بموجب مرسوم ، فيجب أن تثبت بتقديم نظير المرسوم أو نسخة منه يسلمها وزير العدل .

وفي حالة ما اذا كانت مكتسبة بمقتضى معاهدة ، فيجب أن يتم الاثبات طبقا لهذه المعاهدة .

المادة 34 : تثبت الجنسية الجزائرية بالأدلاء بشهادة الجنسية يسلمها وزير العدل ، أو سلطات مؤهلة لذلك .

المادة 35 : يثبت فقدان الجنسية الجزائرية في الحالات المنصوص عليها في الفقرات I و 2 و 3 من المادة 18 بالأدلاء بآبوتيفة المتضمنة لفقدان أو بنسخة رسمية منها .

وعند ما ينتج فقدان عن التصريح بالتخلي عن الجنسية ، المنصوص عليه في الفقرة 3 من المادة 17 ، فإن اثبات فقدان يتم بالأدلاء بشهادة من وزير العدل ، تثبت أن التصريح بالتخلي قد وقع عليه بصورة قانونية .

ويثبت التجريد من الجنسية الجزائرية بالأدلاء بالوثيقة التي أعلنت عنه أو بنسخة رسمية منها .

المادة 36 : يتم ، في كل الحالات ، اثبات تمتع الشخص بالجنسية الجزائرية أو عدم تمتعه بها بالأدلاء بنسخة من القرار الصادر عن السلطة القضائية التي بنت فيه نهائيا وبصورة أساسية .

النزاعات

المادة 37 : تختص المحاكم وحدها بالنظر في المنازعات حول الجنسية الجزائرية .

- تحليل العناصر الداخلة في تكوين الاسعار وتركيبها ومقاييسها وكذا العوامل ذات التأثير في تحديدها وتطويرها ، وذلك في كافة أطوار الانتاج والتوزيع والاستهلاك ،

- جمع المعلومات الاقتصادية والمالية والحسابية الضرورية بالتعاون مع المصالح العمومية المختصة ، وذلك لتدارك المشاكل الخاصة بمعرفة التكاليف والاسعار سواء كان في السوق الوطنية أو الاسواق الخارجية .

ويمكنه أن ينشر بعض نتائج ابحاثه بموافقة وزير الوصاية شريطة أن يراعى القواعد الجارية بها العمل بالنسبة للاحصائيات .

المادة 4 : اذا أستحال على المعهد جمع المعلومات المشار اليها في المادة 3 أعلاه ، تحدد في نص لاحق شروط تدخل موظفي المعهد لاداء مهمتهم .

الباب الثاني التنظيم الاداري

المادة 5 : يتألف المعهد من موظفين دائمين وموظفين مؤقتين .

أ - يحدد القانون الاساسي عند الاقتضاء لبعض فئات الموظفين الدائمين بموجب مرسوم ، وذلك طبقا للتشريع الجارى به العمل ،

ب - يمكن أن يعين الموظفون المؤقتون من المعلمين أو الطلاب أو غيرهم من بين الاشخاص المؤهلين لمساعدة المعهد في القيام بمهمته .

المادة 6 : يتولى ادارة المعهد الوطنى للاسعار مدير عام ، يعين بمرسوم ، بناء على اقتراح وزير التجارة .

المادة 7 : يمارس المدير العام ادارة كافة المصالح الخاصة بالمعهد ، ويقوم بتنفيذ مقررات مجلس الادارة .

ويمكنه أن يسوئ كلا أو جزء من سلطاته وكذلك توقيعه الى أعوان عاملين تحت سلطته ، وذلك تحت مسؤوليته وبموافقة سلطة الوصاية .

المادة 8 : يقوم المدير العام بتسيير المؤسسة تسييرا سليما وتحت مسؤوليته .

وهو يمثلها أمام القضاء وفي جميع أعمالها المدنية ، ويعين المستخدمين في الوظائف التي لا تخضع لطريقة أخرى في التعيين ، كما يتولى ادارة الموظفين . وهو يضع مشاريع الميزانية ويلتزم بنفقات المعهد ويأمر بصرفها ، ثم يرفع الى مجلس الادارة ووزير الوصاية تقريراً سنوياً بنشاط المعهد .

ويحضر اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشاري ويتولى كتابة المجلس .

المادة 9 : معاون المدير العام ، كاتب عام ومديرون ونواب مديرين لتأمين سير مصالح المعهد .

أمر رقم 70 - 90 مؤرخ في 17 شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 يتضمن احداث المعهد الوطنى للاسعار والمصادقة على قانونه الاساسي

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

بناء على تقرير وزير التجارة ،

- وبمقتضى الامر رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 290 المؤرخ في 29 رمضان عام 1387 الموافق 30 ديسمبر سنة 1967 والمتضمن قانون المالية لسنة 1968 ولا سيما المادة 9 مكرر منه ،

- وبمقتضى الامر رقم 70 - 10 المؤرخ في 13 ذى القعدة عام 1389 الموافق 20 يناير سنة 1970 والمتضمن المخطط الرباعي 1970 - 1973 ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن شروط تعيين المحاسبين العموميين ،

يأمر بما يلي :

الباب الأول

التسمية - الهدف - المركز

المادة الاولى : تحدث مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى ، تحت اسم « المعهد الوطنى للاسعار » ويختصر أسمها بـ (م . و . س - I.N.P.) .

المادة 2 : يوضع المعهد الوطنى للاسعار تحت وصاية وزارة التجارة .

ويكون مقره فى مدينة الجزائر .

المادة 3 : تتناول مهمة المعهد الوطنى للاسعار ما يلي :

- اجراء كل دراسة خاصة بتكاليف الاموال والخدمات أو أسعارها ، بناء على طلب الحكومة أو الوزارات المعنية أو كل هيئة وطنية مختصة بالاسعار ، قائمة حالياً أو ستحدث في المستقبل ،

- تحقيق كل دراسة تتعلق بالاسعار تخص الشركات الوطنية والمكاتب الوطنية والمؤسسات العمومية أو المقاولات المسيرة ذاتيا ، وذلك بناء على طلبها ،

المادة 10 : يعين الكاتب العام والمديرون ونوابهم بموجب قرار من وزير التجارة بناء على اقتراح المدير العام .

المادة 11 : يتولى ادارة المعهد الوطنى للاسعار مجلس للادارة ، مكون على الوجه التالى :

- ممثل لوزارة التجارة ، رئيسا ،

- ممثل لوزارة الدولة المكلفة بالنقل ،

- ممثل لوزارة الداخلية ،

- ممثل لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى ،

- ممثل لوزارة الاشغال العمومية والبناء ،

- ممثل لوزارة الصناعة والطاقة ،

- ممثل لوزارة التعليم الابتدائى والثانوى ،

- ممثل لوزارة السياحة ،

- ممثل لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،

- ممثل لوزارة المالية ،

- ممثلان لكتابة الدولة للتخطيط ،

- ممثل للحزب ،

- ممثل للاتحاد العام للعمال الجزائريين .

المادة 12 : يعين أعضاء مجلس الادارة أسما ، ويقومون بوظائفهم مجانا .

المادة 13 : يجتمع مجلس الادارة مرتين فى السنة على الأقل ، بناء على طلب رئيسه .

وينبغى أن ترسل دعوات الحضور لاجتماع مجلس الادارة قبل 15 يوما على الأقل ، من تاريخ الاجتماع المقرر وان تكون مرفقة بالوثائق الضرورية التى سيبحث فيها .

المادة 14 : لا يجوز لمجلس الادارة أن يتداول مالم يحضر الاجتماع ، الثلثان على الأقل من أعضائه .

واذا لم يكتمل هذا النصاب ، يحدد الرئيس اجتماعا جديدا خلال 15 يوما التالية ، ولا يشترط اكتمال النصاب لهذا الاجتماع .

تتخذ المداولات باكثرية أصوات الاعضاء الحاضرين ، وفى حالة تساوى الاصوات ، يرجح صوت الرئيس .

تثبت المداولات فى محاضر يحورها كاتب الجلسة ، وتوقع من جميع الاعضاء الحاضرين . وينبغى أن ترسل هذه المحاضر الى وزارة الوصاية خلال الشهر التالى لتاريخ الاجتماع للمصادقة عليها .

المادة 15 : يتداول مجلس الادارة فيما يلى :

- البرنامج السنوى لاعمال المعهد ،

- مشروع ميزانية التسيير والتجهيز ،

- تسيير المدير العام وحسابات المعهد ،

- مشاريع الشراء الخاصة بالعقارات وبيعها أو مبادلتها ،

- ابرام الصفقات ،

- القانون الاساسى الخاص بالموظفين ،

- الدعاوى المرفوعة أمام القضاء ،

- تخصيص الاعانات والاعتمادات ،

- قبول الهبات والوصايا الممنوحة للمعهد ،

- النظام الداخلى والمالى للمعهد ،

- سعر الاموال المباعة والخدمات المقدمة من المؤسسة .

المادة 16 : تنفذ مداولات مجلس الادارة خلال مهلة شهر واحد ، من تاريخ حالة المحضر الى سلطة الوصاية ، مالم تعارض هذه الاخيرة فى التنفيذ أو توقف مصادقتها على المداولات .

ولا تنفذ من ثمة المداولات التى تشمل الميزانيات والحسابات وشراء العقارات وبيعها ومبادلتها وتخصيص الايرادات والمدخولات والاعانات والقروض والصفقات وتخصيص الاعانات والاعتمادات وقبول الهبات والوصايا والنظام المالى ، ضمن نفس الاوضاع المذكورة فى المقطع الاول ، الا بعد المصادقة المشتركة عليها من وزارة التجارة ووزارة المالية .

الباب الثالث

التنظيم المالى

المادة 17 : تمسك محاسبة المعهد طبقا للشكل الادارى .

ويعهد بضبط المحررات وادارة الاموال لمحاسِب يعين بقرار من وزير المالية .

المادة 18 : يخضع المعهد للمراقبة المالية الخاصة بالدولة ، ويحضر المراقب المالى اجتماعات مجلس الادارة بصوت استشارى .

المادة 19 : أ - تتضمن ميزانية المعهد ، فى باب الايرادات ، ما يلى :

- اعانات الدولة والجماعات أو الهيئات المحلية ،

- السلف المؤداة من الدولة عن جميع الدراسات والاشغال التى يكلف بها المعهد ،

- ايراد القروض ،

- الهبات والوصايا ،

- أجور أداء الخدمات المتممة لحساب الغير ،

- ايراد بيع نشرات المعهد .

ب - وتتضمن ميزانية المعهد ، فى باب النفقات ، ما يلى :

- نفقات التسيير ،

- نفقات التجهيز ،

- والنفقات الاخرى الضرورية لتحقيق أهداف المعهد .

المادة 20 : تقدم ميزانية المعهد على أساس الابواب والمواد ، وتحال بالتالى الى وزير التجارة ووزير المالية ضمن المهل المحددة بالتشريع السارى المفعول للمصادقة عليها .

الباب الرابع احكام مختلفة

المادة 21 : لا يجوز حل المعهد الوطني للاسعار الا بموجب نص تشريعي يتضمن تصفية عموم أمواله والجهة التي تؤول اليها .

المادة 22 : تصدر نصوص لا حقة ، عند الاقتضاء ، لايضاح احكام هذا الامر .

المادة 23 : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 17 شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 .

هوارى بومدين

وتعتبر المصادقة على الميزانية مكتسبة ، عند ما تنتهي مدة 45 يوما ابتداء من تاريخ احوالها ، مالم يعارض فيها أحد الوزيرين أو يتحفظ بمصادقتها على بعض الايرادات أو النفقات .

وينبغي على المدير العام للمعهد ، أن يضع ضمن مهلة 30 يوما من تاريخ أشعاره بالتحفظ أو المعارضة مشروعا جديدا يحيله الى السلطة المختصة بقصد المصادقة عليه . وتعد هذه المصادقة مكتسبة بعد 30 يوما من الاحالة .

واذا لم تصدق الميزانية لتاريخ بدء السنة المالية ، فللمدير العام عندئذ ، ان يلتزم بالنفقات التي لا بد منها لتسيير المعهد وتنفيذ الالتزامات في حدود اعتمادات الميزانية الخاصة بالسنة المالية السابقة والمصدقة قانونا .

مراسيم ، قرارات ، مقررات

وزارة الداخلية

قرارات مؤرخة في 2 جمادى الثانية و 23 شعبان و 3 و 5 و 6 و 10 و 13 و 19 رمضان عام 1390 الموافق 4 غشت و 23 أكتوبر و 24 و 25 و 26 و 27 و 28 نوفمبر سنة 1970 تتضمن حركة في سلك

المتصرفين

بموجب قرار مؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1390 الموافق 4 غشت سنة 1970 ، يرقى السيد قادة بوتارن ، المتصرف من الدرجة 6 من السلم I3 (الرقم الاستدلالي 445) الى الدرجة 7 من نفس السلم (الرقم الاستدلالي 478) ويحتفظ الى أول أكتوبر سنة 1970 بأقدمية سنة واحدة و 6 أشهر .

بموجب قرار مؤرخ في 23 شعبان عام 1390 الموافق 23 أكتوبر سنة 1970 ، يعين السيد محاند الطاهر علوم ، ابتداء من 12 يونيو سنة 1970 ، متصرفا متمرنا .

بموجب قرار مؤرخ في 23 شعبان عام 1390 الموافق 23 أكتوبر سنة 1970 ، يرسم السيد قاسي بوعزة في سلك المتصرفين في الدرجة الاولى من السلم I3 ، الرقم الاستدلالي 320 ، وذلك ابتداء من أول أكتوبر سنة 1970 ، ويحتفظ الى 31 ديسمبر سنة 1970 بأقدمية ثلاثة أشهر .

بموجب قرار مؤرخ في 23 شعبان عام 1390 الموافق 23 أكتوبر سنة 1970 ، يرسم السيد أوغلي سي أحمد محمد في سلك المتصرفين ، في الدرجة الاولى من السلم I3 (الرقم الاستدلالي 320) وذلك ابتداء من أول أكتوبر سنة 1970 .

بموجب قرار مؤرخ في 23 شعبان عام 1390 الموافق 23 أكتوبر سنة 1970 ، يرسم السيد محمد زيرط في سلك المتصرفين في الدرجة الاولى من السلم I3 (الرقم الاستدلالي 320) وذلك ابتداء من أول أكتوبر سنة 1970 ، ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1970 بأقدمية ثلاثة أشهر .

بموجب قرار مؤرخ في 3 رمضان عام 1390 الموافق 2 نوفمبر سنة 1970 ، ينقل السيد عمرو بوشيج المتصرف من الدرجة الثالثة ، بطلب منه من وزارة قدماء المجاهدين الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وذلك ابتداء من أول أكتوبر سنة 1970 .

بموجب قرار مؤرخ في 3 رمضان عام 1390 الموافق 2 نوفمبر سنة 1970 ، يرسم السيد سعيد تيبورتين في سلك المتصرفين في الدرجة من السلم I3 (الرقم الاستدلالي 320) ، وذلك ابتداء من 18 يوليو سنة 1970 ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1970 بأقدمية خمسة أشهر وأربعة عشر يوما .

بموجب قرار مؤرخ في 3 رمضان عام 1390 الموافق 2 نوفمبر سنة 1970 ، يدرج ويرسم السيد الشريف زرطال المتصرف المدني ، في سلك المتصرفين .

ويرتب المعنى عند تاريخ 31 ديسمبر سنة 1968 طبقا للشروط المحددة في الجدول المرفق بأصل هذا القرار .

بموجب قرار مؤرخ في 5 رمضان عام 1390 الموافق 4 نوفمبر سنة 1970 ، يعين السيد سعيد حسين متصرفا متمرنا بوزارة الداخلية ، الرقم الاستدلالي 295 من السلم I3 .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى في مهامه .

بوزارة الصناعة والطاقة ، (الرقم الاستدلالي 295 السلم الثالث عشر) .
ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالأمر في مهامه .

قرار مؤرخ في 3 شعبان عام 1390 الموافق 3 أكتوبر سنة 1970
توضع بموجبه تحت التصرف المالي المستقل الصفقات رقم 81980 و 81983 و 84/68 المبرمة بين وزارة الداخلية ومؤسسة بوكاف رمضان بخصوص بناء مراكز الحدود

بموجب قرار مؤرخ في 3 شعبان عام 1390 الموافق 3 أكتوبر سنة 1970 توضع تحت التصرف المالي المستقل الصفقات رقم 81980 و 81983 و 84/68 المبرمة بين وزارة الداخلية ومؤسسة بوكاف رمضان والتي موضوعها بناء مراكز الحدود ، وذلك على حساب المؤسسة المشار إليها .

وسيجرى عند نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بحث بحضور الما قول لمشاهدة الأشغال التي تم إنجازها والعتاد المستعمل وكذلك القائمة الوصفية للما قول .

وسيعين بموجب مقرر ، محاسب يمثل الادارة تكون مهمته انهاء الأشغال في أحسن الظروف .

وزارة العدل

قرار مؤرخ في 26 شعبان عام 1390 الموافق 26 أكتوبر سنة 1970
يتضمن تعيين قاض بغرفة الاتهام بالمجلس القضائي لبشار

بموجب قرار مؤرخ في 26 شعبان عام 1390 الموافق 26 أكتوبر سنة 1970 يكلف السيد يوسف ولد عوالى ، القاضى بمحكمة بشار ، بمهام مستشار منتدب بغرفة الاتهام بالمجلس القضائي لبشار .

قرار مؤرخ في أول رمضان عام 1390 الموافق 31 أكتوبر سنة 1970
يتضمن تعيين مساعدين لدى محكمة مدينة الجزائر للأحداث

بموجب قرار مؤرخ في أول رمضان عام 1390 الموافق 31 أكتوبر سنة 1970 يعين لمدة ثلاث سنوات السادة الآتية أسماؤهم مساعدين لدى محكمة مدينة الجزائر للأحداث :

أحمد سى أحمد ومحمد بن فارس مساعدان رسميان ، ومحمد عفيان وصالح حسايم وأحمد سليمان جام وعبد الحليم عالم ومحمد الصغير محى الدين وبشير طبيش ، والسيدات نان مليكة جعفر ، ومريم داودى ، مساعدون نواب .

بموجب قرار مؤرخ في 6 رمضان عام 1390 الموافق 5 نوفمبر سنة 1970 ، يعين السيد سيد أحمد الزينغ متصرفاً متمرناً بوزارة قدماء المجاهدين (الرقم الاستدلالي 295 من السلم 13) وذلك ابتداء من 26 يناير سنة 1970 .

بموجب قرار مؤرخ في 10 رمضان عام 1390 الموافق 9 نوفمبر سنة 1970 ، تعدل أحكام القرار المؤرخ في 31 مارس سنة 1969 ، فيما يخص السيد محمد مجدوب بن الموفق كما يلي :
« يدرج المعنى ويرسم ويرتب فى سلك المتصرفين فى الدرجة الثالثة من السلم 13 الرقم الاستدلالي 370 ، ويحتفظ لغاية 31 ديسمبر سنة 1968 بأقدمية 6 أشهر و 17 يوما » .

بموجب قرار مؤرخ في 10 رمضان عام 1390 الموافق 9 نوفمبر سنة 1970 ، يعين السيد عبد الحميد دراجى ، متصرفاً متمرناً بوزارة الداخلية ، السلم 13 الرقم الاستدلالي 295 ، وذلك ابتداء من 2 يوليو سنة 1970 .

بموجب قرار مؤرخ في 10 رمضان عام 1390 الموافق 9 نوفمبر سنة 1970 يعين السيد محمد الصغير حمروشى متصرفاً متمرناً بوزارة الداخلية (ولاية قسنطينة) الرقم الاستدلالي 295 من السلم 13 .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالأمر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 13 رمضان عام 1390 الموافق 12 نوفمبر سنة 1970 ، يرسم السيد سليمان بوجيجى فى سلك المتصرفين فى الدرجة الأولى من السلم 13 ، الرقم الاستدلالي 320 ، وذلك ابتداء من 6 سبتمبر سنة 1970 ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1970 بأقدمية ثلاثة أشهر و 25 يوماً .

بموجب قرار مؤرخ في 13 رمضان عام 1390 الموافق 12 نوفمبر سنة 1970 يعين السيد عبد القادر الأغواطى متصرفاً متمرناً بوزارة المالية ، الرقم الاستدلالي 295 من السلم 13 .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالأمر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 13 رمضان عام 1390 الموافق 12 نوفمبر سنة 1970 ، تعدل أحكام القرار المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1968 ، فيما يخص السيد مناد نايت العربى ، كما يلي :
« يرسم المعنى ويرتب فى سلك المتصرفين فى الدرجة الأولى من السلم 13 ، الرقم الاستدلالي 320 ، ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1968 بأقدمية سنة واحدة و 3 أشهر » .

بموجب قرار مؤرخ في 19 رمضان عام 1390 الموافق 18 نوفمبر سنة 1970 يعين السيد أحمد بوسعيد ، متصرفاً متمرناً

وزارة التعليم الابتدائي والثانوي

قرار مؤرخ في 10 شوال عام 1390 الموافق 8 ديسمبر سنة 1970 يتضمن تحديد يومية العطل المدرسية لسنة 1970 - 1971

ان وزير التعليم الابتدائي والثانوي ،

- بمقتضى القرار المؤرخ في 20 جمادى الثانية عام 1384 الموافق 26 أكتوبر سنة 1964 والمتضمن تحديد يومية العطل المدرسية الجامعية لسنة 1964 - 1965 والمبين المجموعات التي تتغير بموجبها العطل المدرسية ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 14 ذى القعدة عام 1385 الموافق 6 مارس سنة 1966 والمتضمن تعديل القرار السابق ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى : تختلف العطل المدرسية حسب المجموعات المبينة في القرار المؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1384 الموافق 26 أكتوبر سنة 1964 والمشار اليه أعلاه .

المادة 2 : تحدد يومية العطل المدرسية لسنة 1970 - 1971 كما يلي :

أ - عطلة الشتاء

- 1 - بالنسبة للمجموعات I و3 و4 و5 : من مساء يوم الثلاثاء 22 ديسمبر سنة 1970 الى صباح يوم الاثنين 4 يناير سنة 1971 .
- 2 - بالنسبة للمجموعة 2 من مساء يوم الأربعاء 23 ديسمبر سنة 1970 الى صباح يوم الاثنين 4 يناير سنة 1971 .

ب - عطلة الربيع

- 1 - بالنسبة للمجموعات I و3 و4 و5 : من مساء يوم السبت 3 أبريل سنة 1971 الى صباح يوم الاثنين 19 أبريل سنة 1971 .
- 2 - بالنسبة للمجموعة 2 : من مساء يوم الأربعاء 3 مارس سنة 1971 الى صباح يوم الجمعة 12 مارس سنة 1971 .

ج - عطلة الصيف

- 1 - بالنسبة للمجموعة I : من مساء يوم السبت 3 يوليو سنة 1971 الى صباح يوم الاثنين 20 سبتمبر سنة 1971 .
- 2 - بالنسبة للمجموعة 2 : من مساء يوم السبت 15 مايو سنة 1971 الى صباح يوم الاثنين 20 سبتمبر سنة 1971 .
- 3 - بالنسبة للمجموعة 3 : من مساء يوم السبت 5 يونيو سنة 1971 الى صباح يوم الاثنين 20 سبتمبر سنة 1971 .
- 4 - بالنسبة للمجموعتين 5 و4 : من مساء يوم السبت 12 يونيو سنة 1971 الى صباح يوم الاثنين 20 سبتمبر سنة 1971 .

المادة 3 : يكلف مدير التعليم المدرسي ومدير الادارة ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
وحرر بالجزائر في 10 شوال عام 1390 الموافق 8 ديسمبر سنة 1970 .

عبد الكريم بن محمود

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار مؤرخ في 10 شوال عام 1390 الموافق 8 ديسمبر سنة 1970 يتضمن تحديد يومية العطل الجامعية لفصل الشتاء والربيع عن سنة 1970 - 1971

ان وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،

- بمقتضى المرسوم رقم 63 - 120 المؤرخ في 18 أبريل سنة 1963 والمتضمن تأسيس يومية العطل المدرسية والجامعية المعدل بموجب المرسوم رقم 64 - 98 المؤرخ في 19 مارس سنة 1964 ،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى : تحدد يومية العطل الجامعية لفصل الشتاء والربيع عن سنة 1970 - 1971 كما يلي :

- أ - عطلة الشتاء : من مساء يوم الثلاثاء 22 ديسمبر سنة 1970 الى صباح يوم الاثنين 4 يناير سنة 1971 ،
- ب - عطلة الربيع : من مساء يوم السبت 3 أبريل سنة 1971 الى صباح يوم الاثنين 19 أبريل سنة 1971 .

المادة 2 : يكلف مديرو الجامعات ومديرو المدارس العليا ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 10 شوال عام 1390 الموافق 8 ديسمبر سنة 1970 .

محمد الصديق بن يحي

وزارة الصحة العمومية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 رمضان عام 1390 الموافق 28 نوفمبر سنة 1970 يتضمن معادلة الشهادات والدبلومات من أجل الدخول الى بعض الأسلاك المسيرة من طرف وزارة الصحة العمومية

ان وزير الصحة العمومية ، ووزير الدفاع الوطني ، ووزير الداخلية ،

- بمقتضى المرسوم رقم 68 - 327 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الأساسي الخاص للأعوان شبه الطبيين الاختصاصيين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 62 - 505 المؤرخ في 9 غشت سنة 1962 والمتضمن تعديل التنظيم الخاص بمتفجرات المناجم ،
- وبمقتضى المرسوم رقم 63 - 184 المؤرخ في 16 مايو سنة 1963 والمتعلق بتنظيم صناعة المواد المتفجرة ،
- وبمقتضى القرار المعدل والمؤرخ في 15 فبراير سنة 1928 والمتعلق بتنظيم الشروط التقنية التي يخضع لها تأسيس واستغلال مستودعات المواد المتفجرة ،
- وبمقتضى القرارين المؤرخين في 17 و 18 مايو سنة 1954 والمتعلقين بالمستودعات المتنقلة ،
- وبمقتضى القرار المؤرخ في 22 سبتمبر سنة 1955 والمتعلق بتنظيم الشروط التقنية العامة التي يخضع لها تأسيس واستغلال المستودعات المتنقلة للمواد المتفجرة ،
- وبمقتضى القرار المؤرخ في 23 سبتمبر سنة 1955 والمتعلق بتنظيم الشروط التي يمكن أن تستخدم ضمنها المواد المتفجرة الصادرة من المستودعات المتنقلة ،
- وبناء على الطلب المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1390 الموافق 27 غشت سنة 1970 الذى قدمته شركة « راي جيوفيزيك » الكائن مقرها بشارع محمد الخامس رقم 6 ، مدينة الجزائر ،
- وبناء على اقتراح مدير المناجم والجيولوجيا ،
- يقرر ما يلي :

- المادة الأولى :** يرخّص لشركة « راي جيوفيزيك » فى أن تؤسس وتستغل مستودعاً متنقلاً للمتفجرات من الصنف الاول فى تراب ولاية عنابة .
- المادة 2 :** يؤسس المستودع طبقاً للمخطط الذى قدمه طالب الرخصة ، ويبقى المخطط مع أصل هذا القرار .
- ويتألف المستودع من خيمة ذات سقف مزدوج طوله 6 أمتار وعرضه 5 أمتار .

ويكتب على مدخل المستودع بالطلاء اسم المستغل مع البيان التالى « مستودع متنقل - راي رقم I » .

- المادة 3 :** يوضع سياج معدنى علوه متران على الأقل على بعد 5 أمتار من جوانب المستودع عند كل توقف ، ويفلق هذا السياج بباب من صنع متين يقفل بمفتاح ولا يجرى فتحه الا لأجل الخدمة .

ويجب أن يكون داخل المستودع فى حالة دائمة من النظام والنظافة ، كما يجب أن تكون أرضه مصنوعة بكيفية يسهل كنسها بصفة تامة ويجرى اتلاف الرواسب المجموعة بعد الكنس بواسطة الاحراق مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة .

- المادة 4 :** يجب على شركة « راي جيوفيزيك » أن تعلم فى أجل أقصاه سنة واحدة ، بعد اشعارها رسمياً بهذا القرار ، المهندس الرئيس للمصلحة الاقليمية للمناجم بانتهاء الاشغال لكى يجرى فحصها . وبما أنه يمكن نقل المستودع ، فان عمليات الفحص ستجرى عند التأسيس الأول للمستودع ولا تجدد بعده .

ولا تسلم شهادة الترخيص المنصوص عليها فى المادة 28 من

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 328 المؤرخ فى 3 ربيع الأول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الأساسى الخاص للأعوان شبه الطبيين ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 329 المؤرخ فى 3 ربيع الأول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمن القانون الأساسى الخاص للمعاونين شبه الطبيين ،

يقررون ما يلي :

المادة الأولى : تقبل معادلة شهادة الأهلية التقنية العليا أو شهادة الأهلية للتخصص رقم 2 المسلمة من قبل مصالح الصحة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطنى ، بدبلوم الدولة للعون شبه الطبى الاختصاصى ، من أجل الدخول الى سلك الأعوان شبه الطبيين الاختصاصيين .

المادة 2 : تقبل معادلة شهادة الأهلية التقنية الابتدائية أو شهادة الأهلية للتخصص رقم I المسلمة من قبل مصالح الصحة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطنى ، بدبلوم الدولة للعون شبه الطبى ، من أجل الدخول الى سلك الأعوان شبه الطبيين .

المادة 3 : تقبل معادلة شهادة الكفاءة التقنية رقم 2 أو شهادة التخصص رقم 2 المسلمة من قبل مصالح الصحة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطنى ، بدبلوم الدولة للمعاون شبه الطبى ، من أجل الدخول الى سلك معاونين شبه الطبيين .

المادة 4 : يكلف مدير الادارة العامة لوزارة الصحة العمومية والمدير المركزى لمصالح الصحة العسكرية بوزارة الدفاع الوطنى والمدير العام للوظيفة العمومية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى 29 رمضان عام 1390 الموافق 28 نوفمبر سنة 1970 .

وزير الصحة العمومية
عمر بوجلاب

عن وزير الدفاع الوطنى
الكاتب العام
مولاي عبد القادر شابو

عن وزير الداخلية
الكاتب العام
حسين طيبى

وزارة الصناعة والطاقة

قرار مؤرخ فى 20 رمضان عام 1390 الموافق 19 نوفمبر سنة 1970 يتضمن الترخيص لشركة « راي جيوفيزيك » بانشاء مستودع متنقل للمتفجرات من الصنف الاول واستغلاله فى تراب ولاية عنابة

للا وزير الصناعة والطاقة ،

- بمقتضى المراسيم المعدلة والمؤرخة فى 20 يونيو سنة 1915 والمنظم بموجبها حفظ وبيع واستيراد المواد المتفجرة ،

ويجب الاحتفاظ بالقرب من المستودع بذخيرة من الرمل أو من كل مادة أخرى تمكن من إطفاء كل حريق بسهولة عند بدء اشتعاله ، ويوضع في المستودع بصفة دائمة جهازان لإطفاء الحرائق ويكون واحد على الأقل مستعملا للرغوة .

ويمنع فتح الصناديق داخل المستودع وكذا معالجة الخراطيش وتوزيعها على العمال ولا يجوز أن تجرى هذه العمليات إلا على بعد 25 متراً على الأقل من المستودع .

ويوضع مستودع المتفجرات تحت حراسة مباشرة ومستمرة لأعوان يكلفون خصيصاً بهذه الحراسة ليلاً ونهاراً .

ويوضع رهن إشارة هؤلاء الأعوان ملجأ يقع على بعد 210 أمتار على الأقل من المستودع ، ويكون هذا الملجأ موضوعاً بحيث لا يتوسط بينه وبين المستودع أى حاجز . ويجب أن يكون في إمكان الأعوان المذكورين أن يقوموا في جميع الأحوال بحراسة المستودع حراسة فعالة .

ولا يوكل بتنسيق صناديق المتفجرات وكذا معالجة المفرقات وتوزيعها إلا إلى رجال ذوي خبرة يختارهم ويعينهم المكلف المسؤول عن المستودع ، ويجب ألا تلقى الصناديق على الأرض ولا تجر ولا تقلب في عين المكان ، وتكون دائماً محمولة بكل حذر ومصونة من كل صدمة . وتجري هذه العمليات طبقاً لأمر موجه من المستغل وتعلق باستمرار على الباب داخل المستودع .

ويكون كل شخص مكلف بمعالجة المفرقات ، حاملاً للبطاقة النظامية الخاصة بمعالجة المتفجرات .

المادة 9 : يجرى تبليغ هذا القرار إلى :

- طالب الرخصة ،
- والى عناية ،
- مدير المناجم والجيولوجيا بمدينة الجزائر .

المادة 10 : يكلف مدير المناجم والجيولوجيا والى عناية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 20 رمضان عام 1390 الموافق 19 نوفمبر سنة 1970 .

بلعيد عبد السلام

قرار مؤرخ في 20 رمضان عام 1390 الموافق 19 نوفمبر سنة 1970 يتضمن الترخيص لشركة « راي جيوفيزيك » بإنشاء مستودع متنقل للمفرقات من الصنف الثالث واستغلاله في تراب ولاية عنابة .

ان وزير الصناعة والطاقة ،

- بمقتضى المراسيم المعدلة والمؤرخة في 20 يونيو سنة 1915 والمنظم بموجبها حفظ وبيع واستيراد المواد المتفجرة ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 62 - 505 المؤرخ في 9 غشت سنة 1962 والمتضمن تعديل التنظيم الخاص بمتفجرات المناجم ،

المرسوم المؤرخ في 20 يونيو سنة 1915 إلا بعد الاطلاع على محضر الفحص .

المادة 5 : يجب ألا تتجاوز كمية المتفجرات المخزونة في المستودع في أى وقت كان ، الحد الأقصى البالغ 10.000 كغ من متفجرات الصنف الخامس ، و30.000 متر من حبل التفجير .

المادة 6 : لا يجوز أن يؤسس المستودع على بعد أقل من 570 متراً من الممرات وطرق المواصلات العمومية وكذا من كل دار مسكونة ومن كل المعامل والخيميات أو الورشات التي يشتغل فيها المستخدمون عادة . وعلاوة على ذلك ، يمنع كل توقف على بعد 50 متراً من كل مستودع آخر أو من خط لنقل الطاقة الكهربائية ذات التوتر العالي .

المادة 7 : يجب على طالب الرخصة ، قبل القيام بأى نقل للمستودع المتنقل ، أن يشعر بذلك والى عناية والمهندس الرئيس للمصلحة الإقليمية للمناجم بقسنطينة وقائد الدرك ومدير الضرائب المختلفة لولاية عناية وذلك قبل عشرة أيام على الأقل ، ويرسل إلى كل منهم نسخة طبق الأصل من القرار الذي يرخّص له بمزاولة الأعمال ، ويعرفهم بالطريق الذي سيسير فيه المستودع المتنقل وبالأماكن المقرر إطلاق المتفجرات فيها والتواريخ المحتملة للإطلاق . ويرفق بهذا الإشعار مخططاً أو ملخصاً من خريطة تتضمن مكان المستودع ومخططاً للأماكن المجاورة على مقياس 1/1000 وعلى بعد 100 متر من كل جهة .

ويجوز لوالى عناية أن يمنع تنقلات المستودع ان اتضح له أن الأماكن الجديدة تعرض سلامة السكان أو طرق المواصلات للخطر .

ويجب اعلام والى والموظفين المذكورين أعلاه بكل تغيير هام يدخل على البرنامج المقرر في البدء .

المادة 8 : يجرى استغلال المستودع ضمن الشروط المحددة في المرسوم المعدل المؤرخ في 20 يونيو سنة 1915 وفي القرار المؤرخ في 15 فبراير سنة 1928 وبوجه خاص في القرار المؤرخ في 22 سبتمبر سنة 1955 .

ويمنع على الخصوص ادخال أى شيء إلى المستودع ما عدا الأشياء اللازمة للخدمة ، وبوجه أخص يمنع ادخال الأشياء الحديدية والمواد القابلة للاشتعال ، أو التي يمكن أن تتسبب في أحداث شرر ، ولا سيما فشك التفجير وبارود الإطلاق وأعواد الكبريت ، كما يمنع إشعال النار والتدخين داخل المستودع وبالقرب منه ، على مسافة دنيماً تقدر بـ 35 متراً .

ويجب أن تسير الخدمة في المستودع في النهار بقدر الامكان ، ويمنع استعمال القناديل ذات الشعلة المكشوفة لآنارة المستودع ، ولا يجوز أن تستعمل إلا المصابيح الكهربائية المزودة بتيار أقل من 15 فولتاً أو مصابيح الامن الخاصة بالمناجم .

ويمنع ترك الحشائش اليابسة وخزن المواد القابلة للاشتعال كالغلف والتبن والخشب والورق والقطن والبتروول والزيوت والشموع وذلك في مسافة تبلغ 50 متراً حول المستودع .

المادة 6 : يجرى استغلال المستودع ضمن الشروط المحددة فى المرسوم المؤرخ فى 20 يونيو سنة 1915 وفى القرارات المؤرخين فى 15 فبراير سنة 1928 و 22 سبتمبر سنة 1955 .

ويمنع على الخصوص ادخال أى شئ الى المستودع ما عدا الاشياء اللازمة للخدمة ، وبوجه أخص يمنع ادخال الأشياء الحديدية والمواد القابلة للاشتعال ، أو التى يمكن أن تتسبب فى احداث شرر ، وكذلك المواد المتفجرة .

ويجب أن تسير الخدمة فى المستودع فى النهار بقدر الامكان، ويمنع استعمال القناديل ذات الشعلة المكشوفة لانارة المستودع ولا يجوز أن تستعمل الا المصابيح الكهربائية الممكن حملها والمزودة بتيار أقل من 15 فولتا أو مصابيح الامن الخاصة بالمناجم .

ويوضع جهازان لاطفاء الحرائق بجانب المستودع يكون أحدهما على الأقل ذا رغووة .

ويوضع المستودع تحت الحراسة المباشرة لمسؤول مكلف يتولى الاحتفاظ بالمفتاح وفتح الباب به وحده دون غيره .

ويجب على كل شخص مكلف بمعالجة فشك التفجير ، أن يكون حاملا للبطاقة النظامية الخاصة بمعالجة المفرقات .

المادة 7 : يجرى تبليغ هذا القرار الى :

- طالب الرخصة ،
- والى عناية ،
- مدير المناجم والجيولوجيا بمدينة الجزائر .

المادة 8 : يكلف مدير المناجم والجيولوجيا ووالى عناية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى 20 رمضان عام 1390 الموافق 19 نوفمبر سنة 1970 .

بلعيد عبد السلام

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

مرسوم رقم 70 - 213 مؤرخ فى 17 شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

- وبمقتضى الامرين رقم 65 - 182 و رقم 70 - 53 المؤرخين فى 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتمضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 66 - 257 المؤرخ فى 2 جمادى الاولى عام 1386 الموافق 19 غشت سنة 1966 والمتمضمنين تنظيم الادارة المركزية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،

- وبمقتضى المرسوم رقم 63 - 184 المؤرخ فى 16 مايو سنة 1963 والمتعلق بتنظيم صناعة المواد المتفجرة ،

- وبمقتضى القرار المعدل والمؤرخ فى 15 فبراير سنة 1928 والمتعلق بتنظيم الشروط التقنية التى يخضع لها تأسيس واستغلال مستودعات المواد المتفجرة ،

- وبمقتضى القرارات المؤرخين فى 17 و 18 مايو سنة 1954 والمتعلقين بالمستودعات المتنقلة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى 22 سبتمبر سنة 1955 والمتعلق بتنظيم الشروط التقنية العامة التى يخضع لها تأسيس واستغلال المستودعات المتنقلة للمواد المتفجرة ،

- وبمقتضى القرار المؤرخ فى 23 سبتمبر سنة 1955 والمتعلق بتنظيم الشروط التى يمكن أن تستخدم ضمنها المواد المتفجرة الصادرة من المستودعات المتنقلة ،

- وبناء على الطلب المؤرخ فى 25 جمادى الثانية عام 1390 الموافق 27 غشت سنة 1970 الذى قدمته شركة « راي جيوفيزيك » الكائن مقرها بشارع محمد الخامس رقم 6 ، مدينة الجزائر ،

- وبناء على اقتراح مدير المناجم والجيولوجيا ،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : يرخص لشركة « راي جيوفيزيك » فى أن تؤسس وتستغل مستودعا متنقلا للمفرقات من الصنف الثالث فى تراب ولاية عنابة .

المادة 2 : يكون هذا المستودع من صندوق معدنى ، مجهز بقفل الأمان ، ويوضع عند كل توقف فى خزانة المخزن المجرور الذى لا يحتوى على أى نوع من المتفجرات .

ويكتب على هذا الصندوق بالطلاء ، اسم المستغل مع العبارة التالية : « مستودع متنقل - راي رقم 2 » .

المادة 3 : يجب أن لا تتجاوز كمية المتفجرات المخزونة فى المستودع فى أى وقت كان الحد الاقصى وهو 12000 وحدة أى 24 كلف من المواد المتفجرة .

المادة 4 : لا يجوز وضع المستودع الا على بعد 50 متراً من أى مستودع آخر أو أية محطة ارسال للراديو اللاسلكى .

المادة 5 : يجب على طالب الرخصة ، قبل القيام بأى نقل للمستودع المتنقل ، أن يشعر بذلك والى عناية والمهندس الرئيس للمصلحة الاقليمية للمناجم بقسنطينة ، وقائد الدرك ومدير الضرائب المختلفة لولاية عنابة وذلك قبل عشرة أيام على الأقل ، ويرسل الى كل منهم نسخة طبق الاصل ومصدقة من القرار الذى يرخص له بمزاولة الأعمال ، ويعرفهم بالطريق الذى سيسير فيه المستودع المتنقل وبالأماكن المقرر انطلاق المتفجرات فيها .

ويجوز لوالى عناية أن يمنع تنقلات المستودع ان اتضح له أن الأماكن الجديدة تعرض سلامة السكان أو طرق المواصلات لخطر .

ويجب اعلام والى والموظفين المذكورين أعلاه بكل تغيير هام يدخل على البرنامج المقرر فى البدء .

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : ان الادارة المركزية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تتضمن تحت سلطة الوزير الذى يساعده الكاتب العام ، ما يلي :

- المفتشية العامة ،
- مديرية الادارة العامة ،
- مديرية العمل ،
- مديرية الخدمات واليد العاملة ،
- مديرية التكوين المهني ،
- مديرية الضمان الاجتماعى .

المادة 2 : تقوم المفتشية العامة بمهام المراقبة التى تتميز عن الاختصاصات المخولة للوصاية على مجموع المصالح والهيئات التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

المادة 3 : تتلخص مهمة مديرية الادارة العامة فى أن تجعل رهن اشارة الادارة المركزية والمصالح التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية الوسائل البشرية والمادية اللازمة لتسييرهما وتتضمن ما يلي :

I (المديرية الفرعية للموظفين المكلفة بما يلي :

- جميع مسائل التوظيف وتسيير موظفى الادارة المركزية والمصالح التابعة لها ،

- تكوين وتحسين مستوى الموظفين القائمين بعملهم فى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتحسين معلوماتهم والعلاقات بين المعاهد أو مدارس التطبيق ،

- النزاعات الادارية التى يكون وزير العمل والشؤون الاجتماعية طرفا فيها ،

- ترجمة النصوص أو المستندات الادارية .

2 (المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة والادوات المكلفة بما يلي :

- اعداد وتنفيذ الميزانيات وبرامج التجهيز ،

- شراء وتوزيع اللوازم والادوات ومسك المحاسبات وتسيير المنقولات والعقارات التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

3 (المديرية الفرعية للمستندات والدراسات والعلاقات الخارجية المكلفة بما يلي :

- جمع كل المستندات التى يمكن أن تهم تسيير مختلف المصالح ،

- الدراسات والمنشورات التى تهم نشاطات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،

- العلاقات والصلات مع الهيئات الجهوية أو الدولية التى تعير اهتمامها لمشاكل العمل واليد العاملة والشؤون الاجتماعية .

المادة 4 : تتلخص مهمة مديرية العمل فى أن تضع على وجه الاجمال تنظيم العمل وأن تراقب تطبيقه وتتضمن ما يلي :

I (المديرية الفرعية لتنظيم العمل المكلفة بما يلي :

- اعداد النصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بالقانون الاساسى الفردى للعامل فى المؤسسة ،

- المظاهر التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بالايـرادات الصادرة من العمل وبالتصنيف المهني .

2 (المديرية الفرعية للعلاقات الاجتماعية والمهنية المكلفة بما يلي :

- العلاقات مع الهيئات المهنية - المؤسسات الاجتماعية التابعة للمؤسسة الاصلية - المظاهر الاجتماعية لليد العاملة وقابلية الانتاج - مفتشية العمل ،

- المسائل المتعلقة بالنظام الداخلى وبالقانون الاساسى للموظفين وبالاتفاقات المتعلقة بالتأسيس وبالاتفاقات الجماعية وبالنزاعات الجماعية المتعلقة بالعمل .

3 (المديرية الفرعية لحفظ الصحة والامن وطب العمل المكلفة بما يلي :

- التنظيم المتعلق بطب العمل وبهيئات الوقاية وبلجان حفظ الصحة والامن وبمندوبى عمال المناجم ،

- التنظيم المتعلق بحفظ الصحة فى الصناعة وبالوقاية التقنية من حوادث العمل والحرائق وباقرار أجهزة الامن وتوحيد وسائل الحماية والوقاية .

المادة 5 : تتلخص مهمة مديرية الخدمة واليد العاملة فى تطبيق سياسة الاستخدام واليد العاملة وتتضمن ما يلي :

I (المديرية الفرعية للخدمة والاجور المكلفة بما يلي :

- جمع وتحليل جميع المعطيات ولا سيما المعطيات الاحصائية المتعلقة بسوق الخدمة وتطوره والقيام بجميع الدراسات والتحقيقات المناسبة ،

- وضع ونشر جميع البيانات والتقارير الدورية والتقديرات الآجلة المتعلقة بحالة سوق الخدمة والاجور ،

- دراسة واقتراح جميع التدابير الرامية الى تحسين وحفظ التوازن العام للخدمة وضمان استخدام أحسن للعمال ،

- دراسة واقتراح جميع التدابير الرامية الى توافق سياسية الاجور .

2 (المديرية الفرعية للهجرة وحركات اليد العاملة المكلفة بما يلي :

- دراسة تطور أسواق الخدمة فى الخارج والبحث عن المنافذ لليد العاملة الوطنية المعدة للهجرة ،

- تحرير جميع أنماط الاتفاقات والعقود مع بلاد الاستقبال وأرباب العمل الاجانب ،

- تقديم كل الاقتراحات الرامية الى تحسين أحوال حياة الهجرة فى البلدان المضيفة ،

- مراقبة العمليات المالية والحسابية لهيئات الضمان الاجتماعي ،
- اعداد التدابير والتعليمات ذات الطابع المالي والحسابي وتحرير بيانات عن الاوضاع المالية الاجمالية ،
- اعداد الاحصاءات ،
- التنظيم الاداري للصناديق ،
- مراقبة التسيير الاداري والموظفين .
- (4) المديرية الفرعية للاعمال الجماعية المكلفة بما يلي :
- تحديد ومراقبة برامج العمل الصحي والاجتماعي ،
- تنظيم ومراقبة التضامن ،
- تنسيق الاعمال الاجتماعية لهيئات الضمان الاجتماعي ،
- تحديد قائمة الاعمال الطبية والمستحضرات الصيدلانية والاجهزة لتقويم اعوجاج الاعضاء ،
- تحديد تسعيرات الاتعاب والمسؤوليات ،
- عقد اتفاقيات مع مؤسسات العلاج ،
- اقامة العلاقات مع المستشفيات ،
- تنظيم المراقبة الطبية .

المادة 8 : يكون التنظيم المفصل لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية موضوع قرار وزاري مشترك لوزير العمل والشؤون الاجتماعية والوزير المكلف بالوظيفة العمومية والاصلاح الاداري ووزير المالية .

المادة 9 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم ولا سيما احكام المرسوم رقم 66 - 257 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1386 الموافق 19 غشت سنة 1966 والمشار اليه اعلاه .

المادة 10 : يكلف وزير العمل والشؤون الاجتماعية ووزير الداخلية ، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 17 شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 .

هواري بومدين

وزارة التجارة

مقرر مؤرخ في 29 جمادى الثانية عام 1390 الموافق 31 يوليو سنة 1970 يتضمن التصديق على الأرقام الاستدلالية المتعلقة بالأجور والرموز المتعلقة بالمواد الخاصة بالاشغال العمومية والمستعملة في الستة أشهر الأولى والستة أشهر الثانية من سنة 1969 لمراجعة أسعار الصفقات العمومية

بموجب مقرر مؤرخ في 20 جمادى الثانية عام 1390 الموافق 31 غشت سنة 1970 يصادق فيما يلي على الأرقام الاستدلالية المتعلقة بالأجور والرموز المتعلقة بالمواد والمستعملة لمراجعة الاسعار في العقود الخاصة بالبناء والاشغال العمومية .

- اعداد جميع التدابير الرامية الى رفع الفوائد المترتبة عن الهجرة الى حدها الاقصى وتخفيض تكاليف هذه الاخيرة ،
- دراسة واقتراح جميع التدابير الرامية الى القيام بمراقبة اليد العاملة الاجنبية ،
- تنظيم الرحلات الجماعية الداخلية التي تقوم بها اليد العاملة .

- (3) المديرية الفرعية لبرامج الاستخدام الكامل والعمل الاجتماعي المكلفة بما يلي :
- اعداد وانجاز ومراقبة تنفيذ البرامج الخاصة التكميلية للاستخدام الكامل ،
- اعداد ومراقبة تنفيذ برامج المساعدة المقررة لفائدة الطفولة والاشخاص المسنين وبوجه عام السكان المعوزين .

المادة 6 : تتلخص مهمة مديرية التكوين في أن تؤمن التكوين المهني للكبار وترقيتهم وادماجهم في قطاعات النشاط وتتضمن ما يلي :

- (I) المديرية الفرعية للتكوين المهني للكبار المكلفة بما يلي :
- تنظيم التكوين المهني للكبار ،
- الاحصاءات والبرمجة والمصالح التقنية .
- (2) المديرية الفرعية للتنشيط والمراقبة المكلفة بما يلي :
- التكوين داخل المؤسسة والاتصال باللجان التقنية المهنية ،
- تنظيم التكوين والترقية للاطارات ووضع نظمهما العامة .

المادة 7 : تتلخص مهمة مديرية الضمان الاجتماعي في اعداد التشريع المتعلق بالضمان الاجتماعي والسهر على تطبيقه والقيام بالوصاية على الهيئات المسيرة للضمان الاجتماعي وبمراقبتها وتتضمن ما يلي :

- (I) المديرية الفرعية لتنظيم الخدمات المكلفة بما يلي :
- تنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والخدمات العائلية ومراقبة تطبيقه ،
- تنظيم الخدمات الممنوحة عن حوادث العمل والامراض المهنية ومراقبة تطبيقه ،
- تنفيذ سياسة للحماية والوقاية والتأهيل الوظيفي واعادة التربية المهنية .

(2) المديرية الفرعية للنزاعات والانتماء والنظم الخاصة المكلفة بما يلي :

- المسائل المتعلقة بالانتماء واقساط الاشتراك ونزاعات الضمان الاجتماعي ،
- تنظيم النظم الخاصة ومراقبة تطبيقه ،
- تنسيق النظم والتوفيق بينها ،
- الدراسات المنجزة بقصد توحيد نظام الضمان الاجتماعي ،
- اعداد ومراقبة تنفيذ الاتفاقات الدولية للضمان الاجتماعي .
- (3) المديرية الفرعية للشؤون المالية والادارية المكلفة بما يلي :

1 - الأرقام الاستدلالية للأجور المطبقة في الستة أشهر الأولى والستة أشهر الثانية من سنة 1969
I (الأرقام الاستدلالية للأجور الخاصة بالبناء والأشغال العمومية المستعملة على أساس 1000 في يناير سنة 1968 :

التجهيزات				الأشغال الكبرى	الشهور
الترخيص والتدفئة	الدهان	النجارة	الكهرباء		
1050	980	1020	1010	1010	يناير
1050	980	1020	1010	1010	فبراير
1050	980	1020	1010	1010	مارس
1050	980	1020	1010	1010	أبريل
1050	980	1020	1010	1010	مايو
1050	980	1020	1010	1010	يونيو
1050	980	1020	1010	1030	يوليو
1050	980	1020	1010	1030	أغشت
1050	980	1020	1010	1030	سبتمبر
1050	980	1020	1010	1030	أكتوبر
1050	980	1020	1010	1030	نوفمبر
1050	980	1020	1010	1030	ديسمبر

2 (معامل الوصل الذي يسمح بحساب الأرقام الاستدلالية المستعملة على أساس 1000 في يناير سنة 1968 ابتداء من الأرقام الاستدلالية المستعملة على أساس 1000 في يناير سنة 1962 :

الأشغال الكبرى	1,195
الكهرباء	1,357
النجارة	1,357
الدهان	1,357
الترخيص والتدفئة	1,357

التجهيز

تسمح هذه المعاملات بوضع الأرقام الاستدلالية المستعملة على أساس 1000 في يناير سنة 1962 وبتقييمها بالنسبة للستة أشهر الأولى والستة أشهر الثانية من سنة 1969 كما يلي :

التجهيزات				الأشغال الكبرى	الشهور
الترخيص والتدفئة	الدهان	النجارة	الكهرباء		
10424	10330	10384	10370	10207	يناير
10424	10330	10384	10370	10207	فبراير
10424	10330	10384	10370	10207	مارس
10424	10330	10384	10370	10207	أبريل
10424	10330	10384	10370	10207	مايو
10424	10330	10384	10370	10207	يونيو
10424	10330	10384	10370	10231	يوليو
10424	10330	10384	10270	10231	أغشت
10424	10330	10384	10370	10231	سبتمبر
10424	10330	10384	10370	10231	أكتوبر
10424	10330	10384	10370	10231	نوفمبر
10424	10330	10384	10370	10231	ديسمبر

ب - معامل التكاليف الاجتماعية

يحدد المعامل « K » للتكاليف الاجتماعية بما يلي :

0,5480 عن سنة 1969 •

تنبيه :

I - ابتداء من يناير سنة 1968 ، تحل الرموز الاستدلالية التالية محل بعض الرموز الاستدلالية القديمة وذلك بدون انقطاع في القيمة الاستدلالية .

البناء :

— C1m (الأسمنت من نوع « بوانت بيساد » يحل محل C1m و C2m و C3m و C4m)
— PL2 (الجبس من نوع فلوروس) يحل محل PL1 و PL2 و PL3
— Sac (خشب الصنوبر المنشور المعد لدك الأسمنت)
يحل محل Bsc (خشب الصنوبر الأبيض المعد لدك الأسمنت) .

الترصيص :

— TCP (ماسورة من كلورور البوليفينيل) يحل محل Opt (كلورور البوليفينيل) .

عزل السوائل :

— Fel (لباد مشبع من نوع I - 27) يحل محل Fes (لباد ملبس) .

الكهرباء :

— Cpf (كبلات من مجموعة الأسلاك الموصلة الصلبة)
يحل محل Cpf (كبلات من نوع TH 750 PFG ومن عيار 4 × I4 مم 2) .

— Cth (كبلات من مجموعة السلك الموصل الصلب)
يحل محل Cth (كبلات من نوع TH 750 ومن عيار 22 مم) .

— Rg (مسطرة صغيرة « مونوكلبس » 40) يحل محل Rg (مسطرة صغيرة ذات الكتلة من I,20م المعدة بجهاز الستارتر) .

— Cuf (سلك من المجموعة ذات الموصل الصلب) يحل محل Cuf (سلك رقم 750 TH من عيار 10/10 يغمد من البوليفينيل) .

الدهان وزجاج النوافذ :

— Vv (زجاج النوافذ من النوع العادي) يحل محل Vv (زجاج النوافذ البسيط) .

انواع مختلفة :

— Ea (بنزين السيارات 84) يحل محل Ea (بنزين السيارات) .

2 - الرمز الاستدلالي Lec الصحي المحسوب على أساس 1000 في يناير سنة 1960 أصبح غير محسوب الآن وحل محله منذ يناير سنة 1968 الرمز الجديد Lec الصحي الذي تختلف مركباته عن مركبات الرمز الاصلي .

لا يمكن إجراء أى وصل بين الرمز القديم والرمز الجديد ، وفي الصفقات التي تستعمل الرمز الاستدلالي Lec الصحي المحسوب على أساس 1000 في يناير سنة 1960 ، يجدد العمل بآخر رمز محسوب على الأساس القديم وذلك الى تمام مدته .

3 - وكذلك الأمر فيما يتعلق بالرمز الاستدلالي Da (ناشر من زجاج « تريبلكس ») الذي حل محله منذ يناير سنة 1968 الرمز Da (عاكس صناعي ذو رأس مطلي بالمينا ومجهز سلفا بكابل للمصابيح المتوهجة من 40 الى 100 وات)

تصحيح بعض الأرقام الاستدلالية المشورة .

1 - في العدد 72 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخ في 13 جمادى الثانية عام 1389 الموافق 26 غشت سنة 1969 .

الأرقام الاستدلالية لمواد الاشغال العمومية والبناء - الأساس القديمة المحسوبة ابتداء من الأرقام التي أساسها 1000 في يناير سنة 1968 بالنسبة لسنة 1968 :

— الرمز Ar (قضبان من الفولاذ المستدير من عيار I2 مم للبناء) يأتي كما يلي : I88I بالنسبة لسنة 1968 بدلا من I574 .
— الرمز Blo (حمر مؤكسد للعزل من السوائل) يأتي كما يلي : I362 بدلا من 90I بالنسبة لسنة 1968 .

يلفت النظر الى أن هذا التصحيح لا يترتب عليه أى مفعول رجعى .

2 - وفي العدد 78 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1385 الموافق 21 سبتمبر سنة 1965 :

— الرمز Tua (ماسورة من الفولاذ المطلي بالمينا من عيار I6 مم للكهرباء) يأتي كما يلي : I345 بدلا من I534 بالنسبة للثلاثة أشهر الاخيرة من سنة 1946 والثلاثة أشهر الاولى من سنة 1965 .

قرارات الوولا

سبتمبر سنة 1970 صادر عن والي الاصنام ، تم تخصيص فيلا تحمل اسم « النخيل » كائنة بخميس مليانة على حافة نهج جان جورييس لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي (مفتشية أكاديمية الاصنام) لايواء مصالح مفتشية التعليم الابتدائي والمتوسط لخميس مليانة وثنية الاحد . وزيادة على ذلك فإن العقار المشار اليه محدد بوضوح في دفتر المشتريات المرفق بأصل هذا القرار .

قرار مؤرخ في 26 رجب عام 1390 الموافق 26 سبتمبر سنة 1970 صادر عن والي الاصنام يتضمن تخصيص بناية كائنة بخميس مليانة لوزارة التعليم الابتدائي والثانوي لايواء مصالح مفتشية التعليم الابتدائي والمتوسط لخميس مليانة وثنية الاحد

بموجب قرار مؤرخ في 26 رجب عام 1390 الموافق 26

وبإعداد وضع العقار الممنوح بحكم القانون تحت تصرف
مصلحة أملاك الدولة يوم ينتهي استعماله للغرض المحدد أعلاه .

قرار مؤرخ في 28 شعبان عام 1390 الموافق 28 أكتوبر سنة 1970 صادر عن والي عنابة يتضمن منح الإذن لجلب الماء ضخاً من وادي مجاز الغسول

بموجب قرار مؤرخ في 28 شعبان عام 1390 الموافق 28 أكتوبر سنة 1970 صادر عن والي عنابة يؤذن للسيد سليمان أوتايديت ، الفلاح بالحجار ، بجلب الماء ضخاً من وادي مجاز الغسول لرى الأراضي المحددة مساحتها باللون الوردى على الرسم البياني الملحق بأصل هذا القرار ومجموع تلك المساحة ثمان هكتارات ، وهي جزء من ملك الشخص المذكور .

ان كمية الماء المستمرة الصورية المسموح بضخها تحدد بـ 3170 لترأ في الثانية لفترة سنوية تقدر بستة أشهر (من شهر مايو الى شهر أكتوبر) بمعدل 57.600 مترأ مكعباً لمجموع موسم الري أى مجموع 7.200 متر مكعب لكل هكتار .

يمكن لمجموع كمية الماء التي تضخها المضخة أن يزيد على 25 لترأ في الثانية دون أن يتجاوز 30 لترأ في الثانية ، ولكن يجب في هذه الحالة أن تنقص مدة الضخ بحيث لا تتجاوز كمية الماء المطلوبة الكمية المناسبة للتصريف المتوالى المأذون .

تكون منشأة الضخ ثابتة وقادرة على رفع 30 لترأ لأقصى حد في الثانية الى علو 7,88 متراً وهو علو الرفع المحسوب فوق المستوى الأدنى لمياه الوادي .

تكون المنشأة التي يركبها المستفيد والمكونة من المحرك والمضخة وأنابيب المص والكبس ، موضوعة بحيث لا يحدث أى شق على ضفاف الوادي ولا يترتب على وضعها أى أنحصار في مسيل المياه بالوادي ولا في حركة المرور على أملاك الدولة .

ولموظفي مصلحة الهندسة القروية والرى الفلاحي ، أثناء قيامهم بمهامهم ، حرية الدخول في كل وقت الى المنشأة المذكورة للاطلاع على الغرض الذي تستعمل فعلاً لأجله .

يمنح الإذن دون تحديد للمدة ويمكن تعديل هذا الإذن أو انقاص مدته أو ابطاله في كل وقت دون تعويض ولا سابق انذار ، وذلك اما لفائدة سلامة البلاد من الأمراض واما لمنع حدوث الفيضانات أو وضع حد لها واما لعدم مراعاة الشروط التي يتضمنها الإذن ، وعلى الخصوص :

أ - اذا لم يستعمل الإذن صاحبه في الأجل المحدد أدناه ،
ب - اذا استعملت المياه لغرض غير الذي منح الإذن لأجله ،

ج - اذا تنازل عن الإذن صاحبه أو حوله الى غيره بدون موافقة الوالي ، باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة 10 من المرسوم المؤرخ في 28 يوليو سنة 1938 ،

د - اذا لم تؤد الأتاوى الواجبة ، المحددة في هذا القرار ، في المواعيد المحددة لها ،

وبإعداد وضع العقار الممنوح بحكم القانون تحت تصرف
مصلحة أملاك الدولة يوم ينتهي استعماله للغرض المحدد أعلاه .

قرار مؤرخ في 30 رجب عام 1390 الموافق 30 سبتمبر سنة 1970 صادر عن والي قسنطينة يتضمن تخصيص قطعة أرض مساحتها هكتار واحد و 29 آرا ، و 10 سنتياريات كائنة بهنشير تومغاني بلدية عين الفكرون دائرة عين مليلة لصالح وزارة الشبيبة والرياضة ومستعملة كمركز لتنشيط الشباب بالبلدة المذكورة

بموجب قرار مؤرخ في 30 رجب عام 1390 الموافق 30 سبتمبر سنة 1970 صادر عن والي قسنطينة ، تم تخصيص قطعة أرض تحمل رقم 727 Pie من مخطط دوار أولاد مسعد سابقاً ، وكائنة بعين الفكرون ، دائرة عين مليلة ، مساحتها هكتار واحد و 29 آرا و 10 سنتياريات ومستعملة كمركز لتنشيط الشباب بهنشير تومغاني ، بلدية عين الفكرون ، لصالح وزارة الشبيبة والرياضة . وزيادة على ذلك فان القطعة المشار اليها مبينة بوضوح في محضر الكشف المرفق ، ومحددة بشريط أحمر في المخطط المرفق أيضاً بأصل هذا القرار .

وبإعداد وضع العقار الممنوح بحكم القانون تحت تصرف
مصلحة أملاك الدولة يوم ينتهي استعماله للغرض المحدد أعلاه .

قرار مؤرخ في 12 شعبان عام 1390 الموافق 12 أكتوبر سنة 1970 صادر عن والي تيزي وزو يتضمن استرجاع قطعة أرض لاملاك الدولة مساحتها 200م2 ، منحت سابقاً لبلدية أربعاء نايت ايرائن

بموجب قرار مؤرخ في 12 شعبان عام 1390 الموافق 12 أكتوبر سنة 1970 ، صادر عن والي تيزي وزو ، تم استرجاع قطعة أرض لاملاك الدولة مساحتها 200م2 تقريباً ، منحت سابقاً لبلدية أربعاء نايت ايرائن بموجب المرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1937 .

قرار مؤرخ في 12 شعبان عام 1390 الموافق 12 أكتوبر سنة 1970 صادر عن والي تيزي وزو ، يتضمن تخصيص قطعة أرض تابعة لاملاك الدولة مساحتها 200 متر مربع لصالح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (مديرية العمل والشؤون الاجتماعية للولاية) قصد بناء مكتب لليد العاملة بأربعاء نايت ايرائن

بموجب قرار مؤرخ في 12 شعبان عام 1390 الموافق 12 أكتوبر سنة 1970 صادر عن والي تيزي وزو ، تم تخصيص قطعة أرض تابعة لاملاك الدولة مساحتها 200 متر مربع لصالح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (مديرية العمل والشؤون الاجتماعية للولاية) وذلك قصد بناء مكتب لليد العاملة بأربعاء نايت ايرائن .

تخصص مياه الضخ المجلوبة لرى المساحة المبينة فى الفقرة الأولى أعلاه ، ولا يجوز استعمالها لرى ملك آخر دون اذن جديد بذلك .

وفى حالة بيع الملك المأذون بربه فان الاذن الخاص به يحال بحكم القانون الى الملك الجديد الذى يجب عليه اخبار الوالى بانتقال الملك اليه فى أجل ستة أشهر ابتداء من يوم نقل الملكية .

ويبطل كل تنازل عن الاذن ذون ملكية العقار الذى منح الاذن لأجله ، ويترتب على ذلك الغاء الاذن دون تعويض .

وفى حالة تجزئة العقار المأذون بربه ، فان توزيع المياه بين الأراضى المجزأة يجب أن يكون موضوع طلب اذن جديد لرى كل واحدة منها ويحل محل الاذن القديم .

يتحتم على صاحب الاذن اجتناب تكون مستنقعات قد تتحول الى أوكار تنشأ منها حمى المستنقعات (البالوديزم) الخطيرة على الصحة العمومية ، ويجب عليه أن يوجه ربه بحيث يمكن اجتناب تكون بيوت لبعوض الآجام .

ويجب عليه الامتنال بدون تأخر للتعليمات التى يمكن أن يوجهها اليه لهذا الغرض موظفو مصلحة الهندسة القروية والرى الفلاحي أو مصلحة محاربة حمى المستنقعات .

يمنح هذا الاذن مقابل دفع أتاوة سنوية تبلغ دينارين يجب دفعها الى صندوق مفتش أملاك الدولة لعناية ابتداء من يوم الاعلان عن قرار منح الاذن دفعة واحدة ومسبقاً عن كل سنة .

ويمكن اعادة النظر فى هذه الأتاوة فى كل سنة .

وزيادة على هذه الأتاوة يدفع صاحب الاذن :

– الرسم الثابت وقدره 5 دنانير ، المؤسس بموجب المقرر رقم 50 – 015 المصادق عليه بموجب المرسوم المؤرخ فى 31 ديسمبر سنة 1958 .

يجب على صاحب الاذن أن يخضع لجميع الأنظمة المقررة او التى ستقرر فيما يخص الأتاوى الخاصة باستعمال الماء ووثيقة الاذن وكيفية تقسيم المياه وتوزيعها .

ينفذ هذا القرار مع الاحتفاظ بجميع حقوق الغير .

هـ – اذا خالف صاحب الاذن الأحكام المذكورة أدناه .

ولا يكون لصاحب الاذن حق فى المطالبة بتعويض فى حالة ما اذا وقع تقصير الاذن أو أصبح الاذن غير قابل للاستعمال من جراء ظروف تتعلق بأسباب طبيعية او بحالات قاهرة .

ولا يكون له كذلك حق فى المطالبة بأى تعويض فى حالة ما اذا كان الوالى قد أمر اثر نقص الماء بتنظيم موقت ، الغرض منه تخصيص كميات معلومة من الماء الصالح للشرب للسكان ولورد المواشى ثم توزيع الكمية الباقية منه على مختلف المأذون لهم بجلب الماء من وادى مجاز الغسول .

ويمكن علاوة على ذلك ، تعديل الاذن المذكور أو انقاص مدته أو ابطاله فى كل زمن مع أو دون سابق انذار اذا كان ذلك يقتضيه الصالح العام ، ويمكن لهذا التعديل أو النقص أو الابطال أن يفتح حقاً فى التعويض لفائدة صاحب الاذن اذا لحقته من جراء ذلك خسارة مباشرة .

ولا يقرر تعديل الاذن أو تقصير مدته أو ابطاله الا بأمر من الوالى ، وذلك بعد اتمام نفس الاجراءات المتبعة قبل منح الاذن والمحددة فى المادة 4 من المرسوم المؤرخ فى 28 يوليو سنة 1938 .

يتحمل صاحب الاذن نفقات الأشغال اللازمة لتركيب واستخدام منشأة الضخ ، وتتم هذه الأشغال باعثناء صاحبها وتحت مراقبة مهندس مصلحة الهندسة القروية والرى الفلاحي ، ويجب أن تكون متممة فى أقصى أجل قدره سنة ابتداء من تاريخ هذا القرار .

ولا يمكن استخدام منشأة جلب الماء الا بعد أن يتحقق من الأشغال مهندس من مصلحة الهندسة القروية والرى الفلاحي بناء على طلب صاحب الاذن . ويتحتم على هذا الاخير بمجرد الانتهاء من الاعدادات أن يزيل نصب السقالات وبقياء مواد البناء وأن يباشر فى اصلاح ما قد يلحق غيره ويلحق أملاك الدولة من أضرار .

واذا امتنع عن ذلك أو تهاون فى تنفيذه فى الوقت المناسب ، فتأمر السلطة المحلية بانجازه فوراً على نفقته مع عدم الاخلال بالاحكام الجزائية التى ستطبق عليه ودون الاخلال أيضا بالدعوة المدنية التى قد تقام عليه من أجل امتناعه أو تهاونه .

اعلانات وبلاغات

1 – تتم التسديدات المالية بين الجزائر ومالى بالعملات القابلة للاستبدال .

2 – تتم عمليات التصدير والاستيراد طبقاً لتنظيم التجارة الخارجية والمبادلات السارية المفعول .

3 – يلغى الاعلان رقم 10 المؤرخ فى أول نوفمبر سنة 1963 الخاص بالعلاقات المالية بين الجزائر ومالى .

اعلان رقم 67 مؤرخ فى 13 رمضان عام 1390 الموافق 12 نوفمبر سنة 1970 صادر عن وزير المالية يتعلق بالعلاقات المالية بين الجزائر ومالى

ان هذا الاعلان يتضمن الاخبار بانهاء اتفاقية الدفع المبرمة بين الجزائر ومالى فى 22 يوليو سنة 1963 .
ولهذا الغرض :